المحور الرابع

الاقتصاد العراقي 2021

أ.د. كامل علاوي كاظم[1]
أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي[2]

4-1: تمهيد

شهد الاقتصاد العراقي خلال عام 2021 تطورات متباينة في اتجاهاتها، انتجتها الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية والسياسات التي انتهجتها الحكومة، وتباينت تأثيراتها في أوضاع الناس. ويقدم هذا المحور رصدا شاملا لهذه التطورات ونتائجها وتداعياتها بالنسبة للاقتصاد العراقي عبر المؤشرات الراصدة لحركته.

4-2: عودة الانتعاش النسبي

لازال العراق في عام 2021 يعيش آثار الصدمة الثلاثية التي بدأت كصدمة سياسية في تشرين الأول (أكتوبر) 2019، أسفرت عن استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي وفشل أثنين من المرشحين في تشكيل الحكومة إلى أن استطاع السيد مصطفى الكاظمي تشكيل الحكومة في أيار(مايو) 2020، والصدمة الثانية: الصدمة الصحية التي ضربت البلد في 24 شباط (فبراير) 2020 عندما سجلت أول إصابة في محافظة النجف الاشرف، وأدت إلى الاغلاق التام تارة والى الاغلاق الجزئي تارة أخرى، ولازالت الصدمة الصحية تضرب البلد إلا أنها أقل وطأة من بداية حدوثها، والصدمة الثالثة: صدمة انهيار أسعار النفط التي انخفضت إلى أدنى مستوى لها في نيسان (أبريل) 2020، إذ بلغت بحدود 13 دولار للبرميل الواحد، بيد أن اجتماع أوبك+ (OPEC Plus) واجه مشكلة تدهور أسعار النفط، وذلك بإجراء تخفيضات كبيرة في المعروض النفطي مما أدى إلى التحسن التدريجي في الأسعار، ودخل العراق عام 2021 وأسعار النفط العراقي بأكثر من 60 دولار للبرميل الواحد.

إن حركة الاقتصاد العراقي تعتمد على أسعار النفط، ومن ثم ايراداته، فقد شكل النفط أقل نسبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني في عام 2020، وأرتفع إلى نسبة 47.1 %في الربع الرابع من عام 2021، وهذا يظهر جلياً بسبب التحسن الذي طرأ في أسعار النفط. ولم يظهر أي تغير هيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، إذ بقيت نسب المساهمة للقطاعات الأخرى منخفضة لاسيما القطاعات السلعية وهي

(1) أستاذ الاقتصاد الكلي المتمرس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
(2) أستاذ النظرية النقدية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

لا تتلاءم مع أوضاع البلد الاقتصادية الذي يعتمد على الاستيرادات في مواجهة الطلب المتزايد، وما يؤدي ذلك إلى تدهور مؤشرات التبادل التجاري بخاصة مع دول الجوار العراقي.

جدول (4-1): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في 2020 - 2021

القطاعات	2020					2021				
	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المجموع	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المجموع
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	3.5	10.1	5.9	5.1	5.9	2.8	5.6	4.1	3.2	4.0
التعدين والمقالع	38.8	21.9	28.5	31.7	30.7	44.9	44.8	45.9	47.1	45.8
النفط الخام	38.7	21.7	28.3	31.5	30.6	44.8	44.7	45.9	46.9	45.7
الانواع الأخرى من التعدين	0.1	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
الصناعة التحويلية	2.0	2.6	3.7	3.7	3.0	2.3	1.8	2.1	2.0	2.1
الكهرباء والماء	3.4	4.9	4.5	3.1	3.9	2.2	2.8	3.4	2.1	2.6
البناء والتشييد	2.8	3.9	3.1	4.1	3.4	2.6	2.3	2.6	5.7	3.4
النقل والاتصالات والخزن	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	10.0	9.9	9.9	9.9	9.9
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	8.6	11.1	9.4	9.9	9.6	9.1	9.1	8.6	7.9	8.6
المال والتأمين وخدمات العقارات	8.5	10.5	9.3	9.6	9.4	8.3	7.4	6.9	6.5	7.2
البنوك والتأمين	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
ملكية دور السكن	6.5	8.5	7.4	7.6	7.4	6.3	5.4	5.0	4.6	5.2
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	23.9	26.4	26.9	24.3	25.3	19.1	17.5	17.7	16.9	17.7
الحكومة العامة	20.5	22.5	23.0	20.1	21.4	0.0	0.0	0.0	14.1	14.6
الخدمات الشخصية	3.4	4.0	4.0	4.2	3.9	0.0	0.0	0.0	2.8	3.2
المجموع حسب الأنشطة	101.2	101.2	101.2	101.2	101.2	0.0	0.0	0.0	101.2	101.2
ناقصاً: رسم الخدمة المحتسب	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	0.0	0.0	0.0	1.2	1.2
الناتج المحلي الاجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	0.0	0.0	0.0	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

وللتحسن الذي طرأ على أسعار النفط وبدء زيادة حصص الدول المنتجة للنفط في إطار (أوبك +) توقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد العراقي نموا بنسبة 1.9 % في 2021 و6.3 % في المتوسط عامي 2022-2023.

وهذه توقعات متحفظة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد واستمرار المشاكل التي يعاني منها التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي. فضلاً عن أن استمرار نقص الاستثمار، وضعف مناخ الأعمال في القطاعات غير النفطية، كلها تعيق البرامج الداعمة للنمو المستدام والفاعلية في تقديم الخدمات.

4-3: الموازنة الاتحادية 2021

لا يزال الاقتصاد العراقي بحاجة إلى إصلاحات بنيوية في القطاع المالي، بعد تعرضه إلى الصدمة الثلاثية، واستمرار جائحة كورونا والصدمة السياسية في تأثيرهما في الاقتصاد العراقي، وقد اشترط مجلس النواب على الحكومة تقديم ورقة إصلاحية (الورقة البيضاء) عند موافقته على قانون الاقتراض في حزيران (يونيو) 2020، تضمن اصلاح المالية العامة، بيد أن الحكومة قدمت موازنة لم تختلف عن الموازنات السابقة، فقد أقرت بعد مرور 102 يوم ونشرت في جريدة الوقائع العراقية العدد 4625 في 12 نيسان (أبريل) 2021، وجاءت الموازنة بعد صراع سياسي بين الحكومة الاتحادية ومجلس النواب، فقد قدمت الحكومة الموازنة لعام 2021 بإنفاق اجمالي قدره 165 ترليون دينار، وانفاق لا يتسق مع استنتاجات الورقة البيضاء وتوجهاتها التي قدمتها الحكومة والتي يراد منه ضبط الأوضاع المالية في البلد.

ولم تستغل الحكومة عام 2020 الذي لم تقر به الموازنة وهي المرة الثانية بتاريخ الدولة العراقية بعد 2014، حتى تقدم الموازنة بمواعيدها المقرة بموجب قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019، بل تأخرت كثيراً، وعززت أجواءً من عدم الثقة بين إجراءات الحكومة وتوجهاتها وبين الأوضاع الاقتصادية في البلد، والعجز الكبير الذي قدمته الحكومة والذي قُدر بحوالي 71 ترليون دينار يغطى من الاقتراض الداخلي والخارجي مما يزيد من الأعباء على الاقتصاد، وقد وضع سعر برميل النفط بشكل تحفظي كبير فقد بلغ سعر الموازنة 45 دولار للبرميل الواحد بيد أن معدل سعر شهر كانون الثاني (يناير) هو 53 دولار للبرميل.

إن مسودة الموازنة التي قدمت من قبل الحكومة إلى مجلس النواب لغرض إقرارها قد تم تغييرها بشكل جوهري وخارج نطاق الصلاحيات الممنوحة لمجلس النواب على وفق المادة 62 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، التي تتمثل بإجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة وتخفيض مجمل مبالغها. والجدول (4-2) يوضح التباين بين مسودة الموازنة التي قدمتها الحكومة والموازنة التي أقرت من قبل مجلس النواب.

جدول (4-2): مقارنة بين مسودة الموازنة المقدمة من الحكومة وما أقره مجلس النواب

التفاصيل	مسودة الحكومة	الموازنة المقرة	الفرق
الإيرادات العامة	93.160	101.320	(8.160)
سعر البرميل دولار	42	45	(3)
الصادرات	3.250	3250	
الإيرادات النفطية	73.010	77.403	(4.393)
الإيرادات الأخرى	20.149	20.149	
النفقات العامة	164.206	129.993	34.213
النفقات التشغيلية	120.558	90.784	29.774
المديونية	14.762	9.036	5.726
النفقات الاستثمارية	27.756	29.609	(1.853)
الاستثمارات الممولة بالقروض	5.072	4.908	0.164
العجز المخطط	71.046	28.673	42.373

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد إلى مسودة الموازنة المرسلة من قبل الحكومة إلى مجلس النواب وقانون الموازنة المنشور في الوقائع العراقية 4625 في 12 نيسان (ابريل) 2021.

-القيم بين قوسين سالبة.

يُشير الجدول أعلاه إلى التباين الكبير بين مسودة الموازنة التي أرسلت من لدن الحكومة والموازنة التي أقرت من لدن مجلس النواب، بخاصة تخفيض الموازنة بمقدار 34.213 ترليون دينار وهي تشكل حوالي 21 %من إجمالي النفقات العامة في مسودة الموازنة، وتبع ذلك تخفيض العجز المخطط إلى 28.673 ترليون دينار بعد أن كان حوالي 71 ترليون دينار، وهذا يعني التناقض بين ما جاء في الورقة البيضاء التي أعدتها الحكومة ومسودة الموازنة. والجدير بالذكر أن مجلس النواب عمل على تخفيض المديونية وعلى زيادة النفقات الاستثمارية كما يوضحها الجدول أعلاه.

ولمعرفة نسب التحقق من الموازنة نلاحظ من الجدول (4-3) أن نسبة تحقق الإيرادات بلغت 124.83 % في حين بلغت نسبة تنفيذ الموازنة الاستثمارية 43.67 % ويرجع سبب انخفاض النسبة الى عدم تمويل وزارة المالية للنفقات الاستثمارية فضلاً عن ضعف أجهزة التنفيذ. وبلغ العجز الفعلي 7.433 ترليون في حين كان العجز المخطط 28.673 أي أن نسبة التحقق بلغت 25.92 %.

جدول (4-3): الإيرادات المخططة والفعلية ونسب التحقق لسنة 2021 (ترليون دينار)

التفاصيل	المخطط	الفعلي	نسبة التحقق %
الإيرادات النفطية	77.403	96.622	124.83
الإيرادات غير النفطية	20.149	12.459	61.83
الإيرادات الكلية	101.320	109.081	107.66
النفقات الجارية	90.784	89.527	98.62
تعويضات الموظفين	53.840	42.447	78.82
النفقات الاستثمارية	29.609	12.929	43.67
اجمالي النفقات	129.993	102.456	78.82
مجموع السلف		14.058	
السلف+ اجمالي الموازنة		116.514	
العجز	28.673	7.433	25.92

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على حساب الدولة لغاية كانون الاول 2021 والموازنة الاتحادية لسنة 2021.

نلاحظ من الجدول أعلاه التذبذب في نسب التحقق سواءً في جانب النفقات أم في جانب الإيرادات فضلاً عن كبر حجم السلف الممنوحة والتي تقدر بأكثر من 14 ترليون وهذا يتطلب ضرورة تسوية السلف وإصدار الحسابات الختامية التي لم تصدر منذ 2014.

ويزداد سوء التنفيذ على مستوى المحافظات كما يصورها الجدول (4-4) أن تسع محافظات لم تصل الى نسب التنفيذ لمجمل النفقات الاستثمارية والبالغة 43.67 %، في حين أن محافظة الانبار وصلت نسب التنفيذ فيها الى 156 %، ويرجع السبب في انخفاض نسب التنفيذ الى عدم تمويل وزارة المالية للتخصيصات الاستثمارية من جهة والى ضعف الأجهزة التنفيذية، وهذا التدني يحتاج الى وقفة تحليلية لتشخيص الأسباب لتجاوزها عند اعداد موازنة 2022.

جدول (4-4): النفقات الاستثمارية الفعلية والمخططة ونسب التنفيذ لموازنة عام 2021

المحافظة	المخططة	الفعلية	نسبة التنفيذ
البصرة	1075	468	43.53
نينوى	458	116	25.33
بغداد	964	66	6.85
ذي قار	304	87	28.62
ديالى	204	78	38.24
بابل	359	106	29.53
الانبار	249	388	155.82
ميسان	220	62	28.18
واسط	208	83	39.90
النجف الاشرف	179	101	56.42
الديوانية	173	57	32.95
المثنى	117	86	73.50
كربلاء المقدسة	149	107	71.81
صلاح الدين	189	83	43.92

وما يؤشر على الموازنة أنها لم تأخذ بنظر الاعتبار تداعيات تغيير سعر الصرف بل بالعكس لجأت الى تخفيض النفقات التي لها مساس بحياة المواطن فقد خفضت تخصيصات البطاقة التموينية من 1.5 ترليون في موازنة 2019 الى 795 مليار دينار في موازنة 2021، فضلاً عن تخفيض تخصيصات الادوية من 1.5 ترليون دينار الى 1.349 ترليون دينار في الوقت الذي يعيش فيه البلد تحت وطأة كوفيد-19.

وعليه نجد أن موازنة 2021 لا تنسجم مع الورقة البيضاء، لا من حيث الاعداد ولا من حيث النتائج فيكون من الضروري الاخذ بنظر الاعتبار ما جاء من سلبيات فيها عند اعداد موازنة 2022 بخاصة ضبط النفقات الجارية، ولو أن التوقعات تشير الى عدم إمكانية إقرار موازنة هذا العام بسبب الصراع السياسي الذي أخر تشكيل الحكومة ويستمر الصرف وفق قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019.

4-4: قرارات المحكمة الاتحادية ذات الصلة بالشأن النفطي

اصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكمها بعدم دستورية والغاء بعض مواد قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021 رقم (23) لسنة 2021، وهذه الاحكام هي[1]:

- عدم دستورية وإلغاء العبارة الواردة في المادة (2/ اولاً /4/ أ) من قانون الموازنة والمتضمنة وجوب تدقيق خطة اعمار المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها المعدة من المحافظ من قبل اللجنة المالية في مجلس النواب من حيث التوزيع القطاعي.
- رد الطعن بخصوص عدم دستورية المادة (2/ اولا /4/ ز) المتضمنة إلزام وزارة المالية بسقف التخصيصات

(1) المحكمة الاتحادية العليا، رقم القرار 35/اتحادية/2021 (https://www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/35_fed_2021.pdf)

المذكورة في الجدول (ب) واعادة توزيع التخصيصات بشقيها التشغيلي والرأسمالي وتبويبها على مستوى الاقسام والفصول.

- رد الطعن بخصوص عدم دستورية العبارة الواردة في المادة (2/ اولا /4/ح) من ذات القانون والمتضمنة «تخويل المحافظ صلاحية المصادقة على خطة الانفاق».
- عدم دستورية المادة (2/ اولاً / 8) والغائها والتي تضمنت تأسيس (صندوق البترودولار) في المحافظات المنتجة للنفط الخام او المكرر او الغاز يدار من المحافظ المعني ويجري تمويله من زيادة فرق السعر الحاصل بأسعار بيع النفط الخام.
- عدم دستورية والغاء المادة (12/ ثانياً/ ب) والمتضمنة الزام مجلس الوزراء بفك ارتباط واعادة هيكلة الدوائر والاقسام في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة التي تمارس بموجب قوانينها مهمات مناظرة للمهمات التي يقوم بها مجلس الخدمة الاتحادي..الخ».
- عدم دستورية والغاء المادة (18/ ثالثاً / ب) التي نصت على «فرض ضريبة بنسبة (15%) على الوقود المستورد والذي يباع مباشرة عن طريق محطات تعبئة الوقود للسيارات».
- عدم دستورية والغاء للمادة (50/ أ) التي تنص على ان «لوزير المالية اضافة تخصيصات مالية لسد النقص الحاصل في تعويضات الموظفين من الرواتب واجور المتعاقدين والاجور اليومية ان وجد على إلا يتجاوز المبلغ الكلي «500» مليار دينار على ان يتم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لاحقاً»، والغت العبارة الواردة فيها والمتضمنة «إلا يتجاوز المبلغ الكلي (500) مليار دينار».
- رد الطعن الوارد على المادة (50/ ج) المتضمنة «إلزام مجلس الوزراء بزيادة الاسعار الحالية لشراء محاصيل الحنطة والشعير والشلب من المزارعين بمقدار (50) ألف دينار للطن الواحد».
- عدم دستورية وإلغاء المادة (56/ ثالثاً) المتضمنة النص على التزام الشركات النفطية الاستخراجية بعدم ادراج المصاريف لعقود جولات التراخيص ضمن قوائم احتساب كلف النشاط الجاري.
- رد الطعن في المادة (58) المتضمن التزام مجلس الوزراء بإرسال اسماء المكلفين بمناصب رؤساء الهيئات المستقلة والدرجات الخاصة ووكلاء الوزارات والمستشارين الى مجلس النواب بموعد اقصاه 30 حزيران (يونيو) 2021.

وبقرار آخر لها بشأن طعون الحكومة بقانون موازنة 2021، حَرَّمت المحكمة الاتحادية على الحكومة التدخل في إدارة تكاليف العمليات النفطية لعقود جولات التراخيص المُبرمة منذ عام 2009 كما شَرَّع ذلك البرلمان، إذ «أن ذلك يُعد إخلالا من الحكومة بالتزاماتها الناشئة عن عقود التراخيص التي لا يمكن مخالفتها إذ أن (العقد شريعة المتعاقدين).. قد يصل إلى فسخ العقود».

مع ذلك فقد جرى إنفاذ قانون شركة النفط الوطنية العراقية، من دون أخذ قرارات المحكمة الاتحادية العليا بعين الاعتبار، وهذا ما حصل فعلا عام 2021 بتكوين هياكلها التنظيمية والوظيفية وقياداتها، وفك ارتباط الشركات النفطية بوزارة النفط وإلحاقها بالشركة، وتوقيع عقود مع شركات أجنبية.

5-4: أداء قطاع النفط

دخل العراق عام 2021 وأسعار النفط في ارتفاع مستمر بسبب الاتفاق النفطي بين المنتجين من داخل منظمة أوبك وخارجها أو ما يسمى (أوبك +)، فقد بلغ سعر بيع النفط العراقي 58.586 دولار/ برميل في شهر كانون الثاني (يناير)، ثم وصل إلى أعلى معدل سعر في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 79.274 دولار/برميل، وكان أعلى معدل للتصدير في كانون الأول (ديسمبر) إذ بلغ 3.277 مليون برميل يومياً، وكمتوسط لعام 2021 بلغ معدل التصدير 3.032 مليون برميل يومياً، وهو معدل أقل مما هو مثبت في الموازنة العامة البالغ 3.250 مليون برميل يومياً. وترتب على ارتفاع أسعار النفط ارتفاع الإيرادات النفطية، فقد بلغت الإيرادات النفطية الشهرية 4.765 مليار دولار في كانون الثاني (يناير)، وبلغت 7.391 مليار دولار في كانون الأول (ديسمبر)، وبإيرادات اجمالية قدرها 75.639 مليار دولار، أي 109.677 ترليون دينار، إلا أن هناك تباينا بين مبيعات وزارة النفط التي تسجل مبيعاتها حال إتمام الصفقات وبين الإيرادات المسجلة من قبل وزارة المالية؛ كونها تسجل ما يتم استلامه من مبيعات النفط. فقد بلغت الإيرادات النفطية بحسب وزارة المالية 96.622 ترليون دينار أي بفارق 13.055 ترليون دينار عن وزارة النفط، ولم توضح الوزارة الإيرادات النفطية المدورة من سنة 2020 واستلمت في سنة 2021، ومن نتائج ارتفاع الإيرادات النفطية أن العراق سدد ما تبقى من مستحقات التعويضات الكويتية البالغة 44 مليون دولار من أصل 52.4 مليار دولار فرضها مجلس الامن على العراق جراء غزو الكويت في أب (أغسطس) 1990 [1].

(1) https://cbi.iq/news/view/1903

جدول (4-5): سعر بيع النفط العراقي والايرادات النفطية الشهرية ومعدل التصدير اليومي لسنة 2021

الشهر	متوسط السعر في الشهر(دولار/برميل)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)	معدل التصدير اليومي
كانون الثاني	58.586	4.765	2.868
شباط	60.487	5.013	2.96
آذار	63.371	5.786	2.945
نيسان	62.779	5.550	2.947
مايس	65.842	5.918	2.899
حزيران	70.801	6.143	2.892
تموز	71.578	6.476	2.918
آب	69.235	6.554	3.054
أيلول	73.328	6.777	3.081
تشرين الأول	79.274	7.666	3.12
تشرين الثاني	77.510	7.6	3.273
كانون الأول	72.768	7.391	3.277
مجموع الإيرادات		75.639	

المصدر: وزارة النفط العراقية https://www.oil.gov.iq

وعلى صعيد تطوير قطاع النفط فقد تم في عام 2021 التوقيع على انشاء مجمع البتروكيمياويات في الفاو مع الشركة الصينية CNCEC، ويتضمن المشروع انشاء مصفى الفاو بطاقة 300 ألف برميل يومياً، وثلاثة ملايين طن من البتروكيمياويات، وبإجمالي استثمارات قدرها 29 مليار دولار تبدأ ما بين 7-8 مليار دولار ومن المؤمل أن يوفر المشروع 30 ألف فرصة عمل.

وبغية اعداد برامج ومشاريع لتطوير الغاز في جنوب العراق، و«حقل المنصورية الغازي» في ديالى، و«حقل عكاز الغازي» في محافظة الأنبار، فإنَّ وزارة النفط سعت إلى الاستثمار الأمثل للثروة الوطنية، وأعلنت الوزارة أن الاتفاق مع شركة توتال الفرنسية سيدخل حيز التنفيذ في الربع الاول من عام 2022 بعد أن يتم استحصال الموافقات اللازمة. وبعد انسحاب ائتلاف شركات «تباو التركية، كويت انيريجي، كوكاز الكورية».ضمن جولة التراخيص الثالثة في عام 2010 لتطوير حقل المنصورية الغازي، وتعذر التنفيذ بسبب تداعيات الحرب مع داعش الإرهابية في عام 2014، تم طرح الحقل للتنافس استناداً إلى قرار مجلس الوزراء المرقم (270) لسنة 2019 والمتضمن الموافقة على ما جاء بكتاب وزارة النفط العدد 1765 في 17 حزيران (يونيو) 2019 بالجهد الوطني، وبمشاركة احدى الشركات العالمية المؤهلة (51 % شركة نفط الوسط و49 % للشركة الأجنبية) واعتماد العقد المعياري لجولة الحقول الحدودية (الجولة الخامسة) وفق مبدأ المشاركة بالربح (Profit Share). ووجهت وزارة النفط الدعوة الى (16) شركة، أبدت تسع شركات رغبتها في المشاركة بتطوير الحقل، وقد اسفرت عملية التنافس بالإحالة على شركة (SINOPEC) الصينية، والتي يتم تقاسمها بين شركة نفط الوسط بنسبة (51 %) وشركة ساينوبيك بنسبة 49 % وفق قرار مجلس الوزراء اعلاه، حيث تم ابلاغهم بتاريخ 20 كانون الثاني (يناير) 2022.

فقد وقع العقد بالأحرف الأولى بين دائرة العقود والتراخيص البترولية التابعة لشركة النفط الوطنية العراقية وبين وشركة (SINOPEC) الصينية.

وكانت شركة توتال الفرنسية قد قدمت خلال عام 2020 مقترحاتها لبناء منشآت الغاز في حقول الجنوب، وقد وافق مجلس الوزراء بقراره المرقم (244) لسنة 2021 على قيام شركتي نفط البصرة وشركة غاز الجنوب بالتعاقد مع شركة توتال الفرنسية، لغرض تنفيذ مشروع الغاز المتكامل، بعدها صدر قرار مجلس الوزراء المرقم (307) لعام 2021 والحاقاً بالقرار 244 بالموافقة على تولي شركة غاز الجنوب ونفط البصرة مع شركة توتال الفرنسية تطوير مشاريع الغاز.

وتضمن العقد مع شركة توتال، أربعة عقود:

- عقود استثمار الغاز بطاقة 600 مليون قدم مكعب قياسي.
- نقل ومعالجة مياه البحر. بطاقة (5) مليون برميل باليوم.
- توليد 1000 ميكاواط من الطاقة الشمسية.
- تطوير حقل ارطاوي.. الذي يهدف إلى زيادة الانتاج إلى أكثر من 210 ألف برميل باليوم

وتأتي هذه العقود وفق صيغة عقود جولة التراخيص الخامسة التي تتضمن «المشاركة في الربح». وقد حصلت شركة النفط الوطنية على موافقة مجلس الوزراء بمساهمة وزارة النفط في مشروع تطوير البنى التحتية الذي تم أحالته إلى شركة توتال وبنسبة بنسبة لا تقل عن (40 %)، على وفق القرار (361) لسنة 2021، على أن يتم استرداد المبالغ من الاموال المتحققة من تصدير النفط للمساهمة بنسبة (40 %) من حصة شركة توتال البالغة (100 %) مما يعظم الايرادات المالية للشريك الوطني [1].

6-4: تأثير رفع سعر الصرف في القطاعات الاقتصادية

كانت عملية رفع سعر الصرف الأجنبي امام الدينار (تخفيض قيمة الدينار) هي نقطة مفصلية في سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها التضخم، فقد تزامنت عملية التغيير مع بدايات ظهور جائحة كوفيد (COVID 19) وانتشارها في العراق، ختم البنك المركزي العراقي مشاهد عام 2020 وفي يوم 19 كانون الأول منه برفع مفاجئ لسعر الصرف وبطريقة الصدمة، إذ كان البنك يعلن ان لا تغيير في سعر الصرف قبل هذا الموعد، وهذه الخطوة التي اعتمدت السرية في القرار؛ كان الغرض منها عدم إعطاء الوقت الكافي للمضاربين للعب دور في عرقلة عملية تغيير سعر الصرف، وهذا ناجم عن الخبرة المتراكمة والمتوارثة منذ عقد التسعينات لدى البنك المركزي. لقد كان التضخم اول المتغيرات المستجيبة لعملية التغيير فقد كانت ارقام التضخم العادي لم تتجاوز عتبة (1 %) منذ شباط (فبراير) 2020 والتضخم الأساس منذ آذار (مارس) من العام نفسه، ومباشرة مع نهاية شهر كانون الأول (شهر التغيير) قفز التضخم العادي إلى (3.2 %) والاساس إلى (4.2 %)، وعند حساب

(1) https://oil.gov.iq/?page=864

التغير مقارنة مع معدل الأشهر الاحدى عشر السابقة للعام نفسه وصل إلى (814 %) في التضخم العادي إلى (500 %) في التضخم الأساس مقابل تغير في رفع سعر الصرف وصل إلى (23.55 %)؛ ويمكن تفسير ردّة فعل التضخم المغالى فيه في السوق بانه أعاد إلى الاذهان ما كان يحدث في التسعينات من القرن الماضي، مما دفع الأسعار إلى القفز إلى هذه المستويات في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2020. وما ان حلّ العام الجديد 2021 حتى خرج التضخم عن سيطرة البنك المركزي، واخذ يتصاعد خلال الأشهر المتوالية حتى وصل العادي إلى (8.6 %) في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) كما يوضح ذلك الجدول (4-6) ولكن التغيير في معدل التضخم بعد تلك القفزة كان يتراوح ضمن مديات معقولة.

جدول (4-6) التضخم الأساس والعادي خلال العامين 2020 – 2021

الأشهر	التضخم الأساس				التضخم العادي			
	2020	معدل التغير	2021	معدل التغير	2020	معدل التغير	2021	معدل التغير
كانون الثاني	1		4.4	4.7	0.5		3.2	0
شباط	1.2	0.2	4.7	6.8	1	1.0	4	25
اذار	1	0.167-	5.3	12.7	0.6	0.4-	4.3	7.5
نيسان	0.1	0.9-	6.7	26.4	0.2	0.7-	5.5	27.9
مايس	1.1	10	6.1	8.9-	0.7	2.5	5.6	1.8
حزيران	0.8	0.273-	6.7	9.8	0.1	0.9-	6.5	16
تموز	0.5	0.375-	7.5	11.9	0.1-	2.0-	7.4	13.8
اب	0.4	0.2-	7.5	0	0	1.0-	8.2	10.8
أيلول	0.4	0	7.4	1.3-	0.5	0	7.3	10.9-
تشرين الأول	0.9	1.25	7.5	1.3	0.7	0.4	6.8	6.8-
تشرين الثاني	0.3	0.667-	8.6	14.6	0.3-	1.4-	8.4	23.5
كانون الأول	4.2	13	4.8	44.2	3.2	11.7-	5.3	39.9-

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=98

ولابد من التأكيد على ان عملية تغيير سعر الصرف كان يشوبها النقص من اتجاهين: الأول، هو التوقيت إذ ان التغيير الملائم كان موعده قد تأخر كثيرا، فالتغيير المناسب كان المفترض اجراؤه في عام 2014 مع حدوث الصدمة المزدوجة في حينها، والاتجاه الثاني هو النسبة، إذ ان نسبة التغيير كانت كبيرة جداً، ولو انه بدأ منذ عام 2014 وباستخدام سعر الصرف الزاحف بنقلات صغيرة وتدريجية لكان التغيير اقل وطأة وتحت السيطرة، وربما لا تتبعه هذه التغيرات في التضخم.

شكل (4-1): التضخم الاساس الشهري عامي 2020-2021

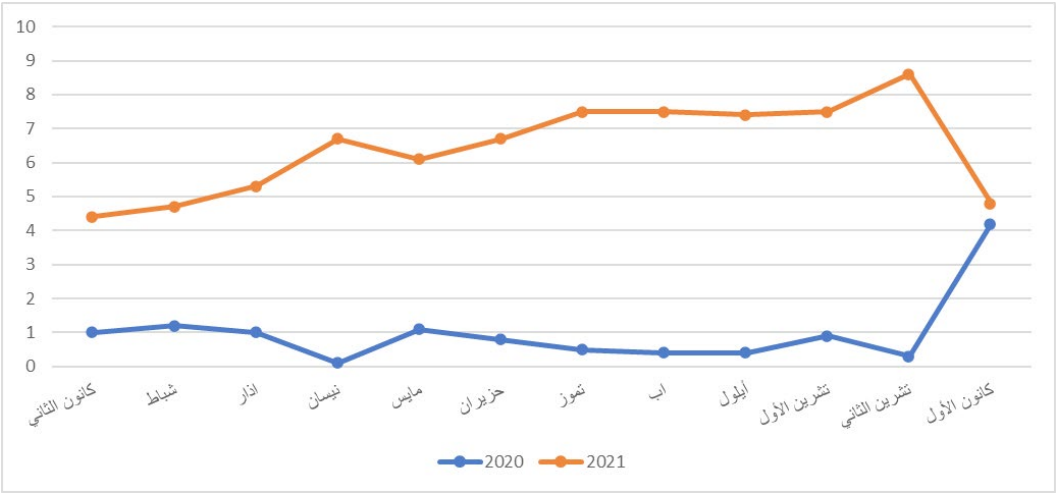

شكل (4-2): التضخم العادي الشهري عامي 2020-2021

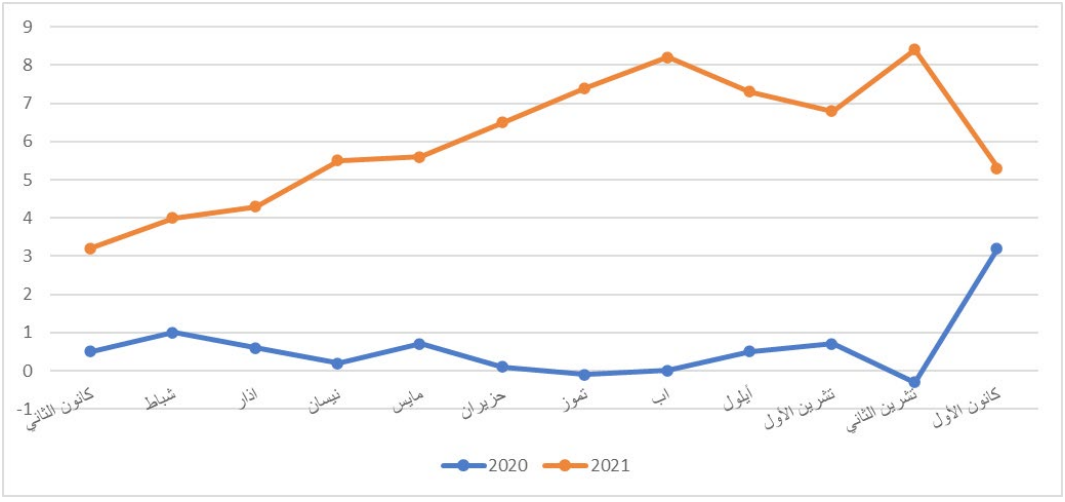

ولابد من التنويه أيضاً إلى ان التغيرات في معدلات التضخم لا تنحصر عوامل تفسيرها بتغير سعر الصرف فقط، بل إن هناك ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية شهدتها السوق العالمية، وتحولت إلى العراق بفعل الاستيرادات واعتماد الاقتصاد العراقي عليه في تغذية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

4-6-1: نافذة العملة

ان القلق وعدم الوثوق الشعبي من عدم القدرة على إمكانية استمرار البنك المركزي في قرار رفع سعر الصرف الأجنبي، إلى جانب شائعات التراجع عن قرار الرفع التي رافقت ذلك دفعت المؤسسات المالية والمصرفية إلى عدم الاقبال على شراء العملة الأجنبية من النافذة التي انخفضت من (4567) مليون دولار وبمعدل تغير بلغ (-30 %) في كانون الأول (ديسمبر) 2020 واستمر الانخفاض بشكل كبير جداً في مطلع 2021، إذ بلغت المبيعات (492) مليون دولار في كانون الثاني (يناير) 2021 وبنسبة تغير عن الشهر السابق بمقدار (-84.6 %)، ولم ترجع

المبيعات إلى ما يقارب سابق عهدها حتى شهر نيسان (ابريل)، إذ تأكد للجميع أن لا رجعة عن التغيير أي دعمت مصداقية المركزي، واستمر التقلب في المبيعات حتى نهاية العام 2021. وشهدت الأشهر الأخيرة منه انخفاضا في المبيعات بلغت (3148) مليون دولار في تشرين الأول (أكتوبر) 2021، وكانت اعلى نسبة مبيعات في شهري حزيران (يونيو) وآب (أغسطس)، إذ بلغت (4824، 4713) مليون دولار على التوالي؛ ويمكن ان يعزى ذلك إلى زيادة الاقتراض الحكومي الذي دفع زيادة الطلب على الصرف الأجنبي الامر الذي دفع المركزي إلى زيادة المبيعات لإشباع الطلب والمحافظة على استقرار سعر الصرف ويمكن ملاحظة المبيعات من الجدول (4-7).

جدول (4-7): مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية خلال العامين 2020 – 2021

الاشهر	مبيعات النافذة(نقدا) (مليون دولار)		مبيعات النافذة (حوالة) (مليون دولار)		مجمل مبيعات النافذة (مليون دولار)			
	2020	2021	2020	2021	2020	معدل التغير %	2021	معدل التغير %
كانون الثاني		2	4,516	490	5,005	-	492	-84.6
شباط		1	4,158	1,175	4,628	7.5-	1,176	139
اذار		0	3,620	1,441	3,926	15.1-	1,441	22.5
نيسان		273	1,555	2,836	1,555	60.4-	3,109	115.7
أيار		433	2,616	2,206	2,665	71.3	2,639	-23.8
حزيران		757	2,581	4,067	2,819	5.7	4,824	82.8
تموز		607	3,655	2,336	3,860	36.9	2,943	-39
اب		983	3,082	3,730	3,372	12.6-	4,713	60.1
أيلول		911	4,296	3,538	4,669	38.4	4,449	-5.6
تشرين الأول	338	792	3,481	2,356	3,819	18.2-	3,148	-29.2
تشرين الثاني	367	937	4,200	3,110	4,567	19.5	4,047	28.5
كانون الاول	244	924	2,951	3,190	3,195	-30	4,114	1.6
المجموع					44080		37095	
المعدل					3673.3		3091.2	

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=98

ويلاحظ أن مجموع المبيعات السنوية للنافذة لعام 2020 و2021 بلغت (44080، 37095) مليون دولار على التوالي، وبذلك فإنها قد انخفضت بنسبة مقدارها (15.8 %) وبمقدار (6985) مليون دولار، وهذا يؤكد تحقق هدف المركزي بالحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية عند رفعه لسعر الصرف، من خلال تقليل الطلب على الصرف الأجنبي بما نسبته (19 %) من عام 2021 على الرغم من التوسع في الانفاق الحكومي وزيادة الاقتراض الداخلي عن السنة السابقة. إذ أن رفع السعر أدى إلى تخفيض الطلب، ويمكن ان يعزى انخفاض الطلب إلى التكلفة التي أضحت مرتفعة للاستيرادات والسفر والسياحة للخارج، فضلاً عن خفض المدخرات الدولارية نتيجة لارتفاع مستويات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

شكل (4-3): مبيعات النافذة خلال أشهر عامي 2020-2021 (مليون دولار)

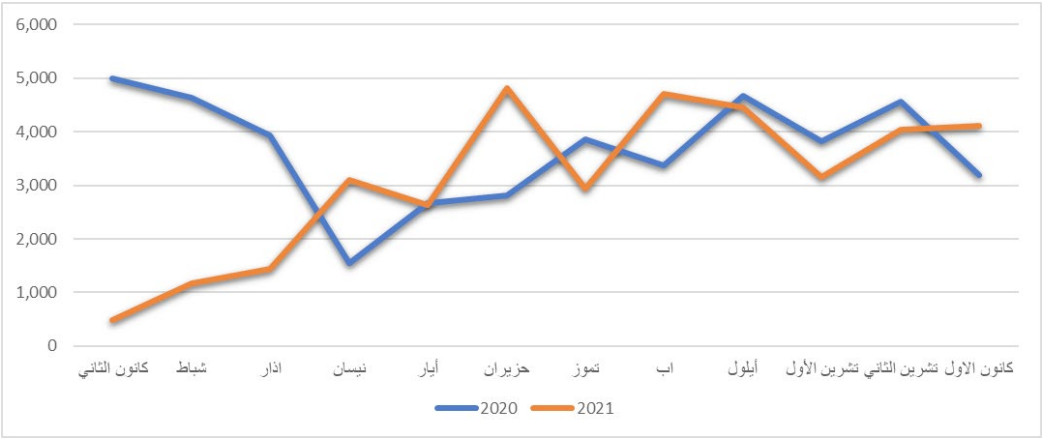

4-6-2: الاحتياطي

إن السبب الرئيس لرفع سعر الصرف الأجنبي من وجهة نظر البنك المركزي هو المحافظة على ارصدة الاحتياطيات الأجنبية من التآكل نتيجة استخدامها في الدفاع عن الدينار من خلال نافذة بيع العملة لإشباع الطلب المحلي على الدولار، ولقد كان الحديث في غرف البنك المركزي المغلقة لاتخاذ القرار بإجراء رفع سعر الصرف، ويبدو أن هناك الكثير من التردد للإقدام على مثل هذا القرار، بسبب الاثار الاجتماعية التي قد تترتب عليه، ولكن انخفاض الاحتياطيات إلى مستويات متدنية كما هي في الأشهر الأخيرة من عام 2020 الموضحة في الجدول (4-8) دفع المركزي لاتخاذ قراره هذا، والذي تهيأت الأرضية المناسبة له تماما مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن الرغبة الجامحة لدى الحكومة العراقية، التي انهكتها العجوزات في الموازنة العامة، لاستثمار ذلك التغير. ويلاحظ من الجدول نفسه ان الاحتياطيات بدأت تنمو منذ مطلع العام 2021 ومنذ الشهر الأول وحتى الشهر الخامس، إذ تجاوزت (61) مليار دولار، ولكنها انخفضت وتراجعت إلى ما دون (60) مليار دولار خلال شهري اب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) من العام 2021؛ بسبب الاقتراض الحكومي غير المباشر من البنك المركزي؛ إذ ان الحكومة تبيع ديونها على البنوك التجارية، والتي تخصم بدورها تلك الديون لدى البنك المركزي ملبية بذلك طلب الحكومة، فضلاً عن المحافظة على احتياطياتها المصرفية وسيولتها واستثماراتها وتحقيق أرباح لا بأس بها من خلال هذه العملية التي اعتادت عليها البنوك التجارية منذ مدة ليست بالقصيرة، إذ انها بدأت مع تسنم السيد على العلاق محافظية البنك المركزي.

جدول (4-8) الاحتياطيات الاجنبية خلال العامين 2020 – 2021

الاشهر	الاحتياطيات لعام 2020			الاحتياطيات لعام 2021		
	مليار دينار	سعر الصرف	مليار دولار	مليار دينار	سعر الصرف	مليار دولار
كانون الثاني	79,376	1,182	67.15	80,285	1,450	55.37
شباط	79,238	1,182	67.04	81,609	1,450	56.28
اذار	79,698	1,182	67.42	84,778	1,450	58.47
نيسان	80,804	1,182	68.36	86,406	1,450	59.59
مايس	79,567	1,182	67.43	88,642	1,450	61.13
حزيران	77,515	1,182	65.58	87,020	1,450	60.01
تموز	78,570	1,182	66.47	87,085	1,450	60.06
اب	76,797	1,182	64.97	86,781	1,450	59.85
أيلول	69,814	1,182	59.06	86,409	1,450	59.59
تشرين الأول	68,032	1,182	57.56	90,985	1,450	62.75
تشرين الثاني	65,132	1,182	55.10	91,526	1,450	63.12
كانون الاول	78,293	1,304	60.04			

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=98

وعلى العموم يلاحظ من الجدول (4-8) ان الاحتياطيات الأجنبية المحسوبة بالدينار بدأت بالتزايد منذ أواخر عام 2020 وحتى نهاية المدة التي تم الحصول على بياناتها في تشرين الأول (اكتوبر) 2021؛ ولكن حقيقة الامر غير هذا؛ إذ ان الاحتياطيات لا تتزايد بل تتذبذب عند احتسابها بالدولار وبسعر الصرف الرسمي المعلن، ولكن على العموم فإنَّ الاحتياطيات الأجنبية وبحسب المعايير الدولية المستخدمة لذلك هي في الجانب الأمين ولا تنذر باي خطر لا سيما في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2021، إذ بلغت (63.12) مليار دولار او ما يعادل تقريبا (91) تريليون دينار، وهي في تزايد كما يوضحها الجدول نفسه. وكذلك قد حدثت زيادة في الاحتياطيات بين شهري كانون الثاني (يناير) 2021 وكانون الأول (ديسمبر) منه مقدارها (7.75) مليار دولار، شكلت نسبة زيادة وصلت إلى ما يقرب من (14 %) عن بداية العام.

شكل (4-4): تطور الاحتياطيات بحسب أشهر عامي 2020 و2021 (مليار دولار)

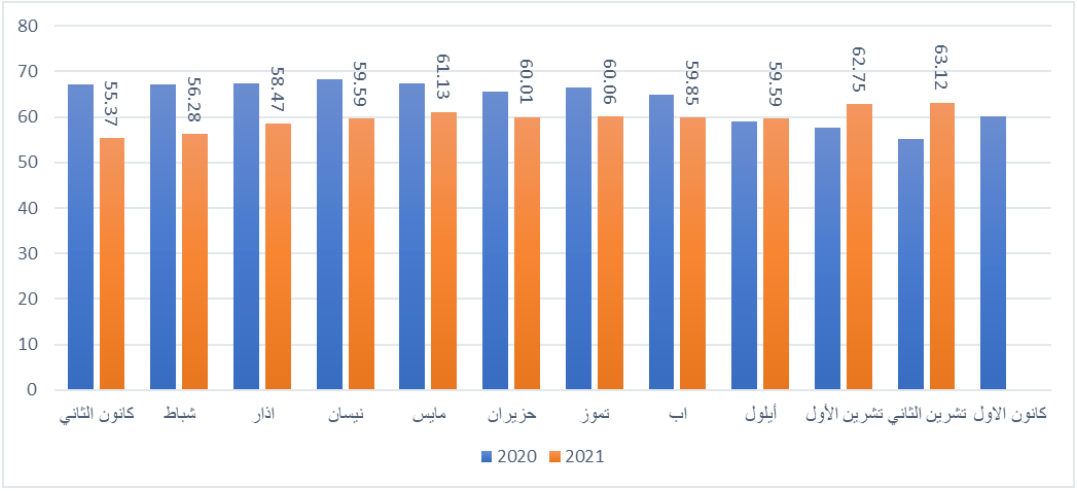

وأشارت بعض المصادر[1] إلى ان الاحتياطي الأجنبي وصل في نهاية عام 2021 إلى (66) مليار دولار، والذي تزايد بفعل فرق مشتريات البنك من الحكومة عن مبيعاته في النافذة. وعادة ما يوزع البنك المركزي احتياطياته بين الذهب (96.3) طن من الذهب، و(1.9) مليار دولار نقد أجنبي، و(31.2) مليار دولار سندات خزينة اجنبية لحكومات موثوقة، و(26.9) مليار دولار ارصدة وودائع لدى مؤسسات عالمية.

4-6-3: عرض النقد

ان التغيير الذي طرا على سعر الصرف الأجنبي لم يجد له صدى في عرض النقد؛ إذ يلاحظ من الجدول (4-9) ان نسب التغير فيه أكثر قربا من الاقتراض الحكومي كما في مطلع 2021 وفي شهر تموز (يوليو) وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر). وعند مقارنة عرض النقد مع مبيعات نافذة العملة الاجنبية نجد انعكاسه على المبيعات من الدولار؛ فالزيادة في عرض النقد في شهر تموز 2020 البالغة (2.76%) قابلتها زيادة في مبيعات الدولار للشهر نفسه، إذ بلغت (36.9%)، والزيادات في شهري شباط (فبراير) واذار (مارس) 2021 قابلتها زيادة مماثلة في المبيعات لشهر حزيران (يونيو)، والزيادة في تشرين الأول (أكتوبر) في عرض النقد قابلتها زيادة في تشرين الثاني في مبيعات الدولار، وعليه فإنَّ الزيادة في عرض النقد المتأتية من التوسع في الانفاق الحكومي تتحول إلى زيادة في الطلب على الدولار وتقابلها استجابة في نافذة بيع العملة الأجنبية.

(1) ارتفاع احتياطي البنك المركزي العراقي... الاقتصاديون العراقيون (facebook.com)

جدول (4-9): عرض النقد الضيق وسعر الصرف السوقي خلال العامين 2020 – 2021

الاشهر	عرض النقد الضيق (تريليون دينار)			سعر الصرف السوقي (دينار\ دولار)	
	2020	معدل التغير	2021	2020	2021
كانون الثاني	86.178		105.363	1,202.34	1,460.50
شباط	89.258	3.57	108.926	1,193.84	1,460.72
اذار	91.846	2.89	111.604	1,198.53	1,460.79
نيسان	94.713	3.12	112.444	1,226.00	1,475.64
أيار	94.131	0.61-	115.377	1,227.21	1,486.38
حزيران	94.476	0.37	115.632	1,243.33	1,486.93
تموز	97.090	2.76	116.885	1,230.01	1,473.04
اب	97.638	0.56	117.216	1,223.09	1,475.14
أيلول	96.490	1.17-	116.314	1,221.61	1,470.57
تشرين الأول	95.869	0.64-	119.015	1,241.42	1,481.06
تشرين الثاني	97.951	2.17	117.799	1,248.62	1,480.78
كانون الاول	103.354	5.51		1,351.35	

المصدر: البنك المركزي العراقي: الموقع الاحصائي https://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=98

شكل (4-5): عرض النقد الضيق بحسب أشهر عامي 2020-2021 (تريليون دينار)

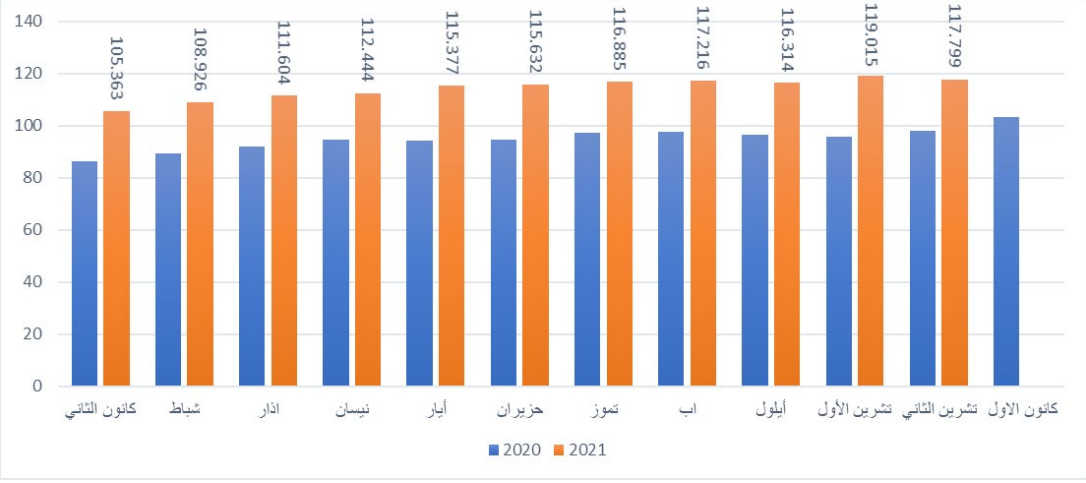

ويلاحظ من الجدول (4-9) نفسه ان فائض عرض النقد انعكس في ارتفاع سعر الصرف السوقي وهذا واضح من أسعار الدولار في أشهر شباط واذار وأيار وتموز وتشرين الأول في عام 2021 التي جاء الارتفاع فيها انعكاسا لارتفاع عرض النقد في تلك الأشهر.

شكل (4-6): سعر الصرف السوقي بحسب الاشهر لعامي 2020-2021

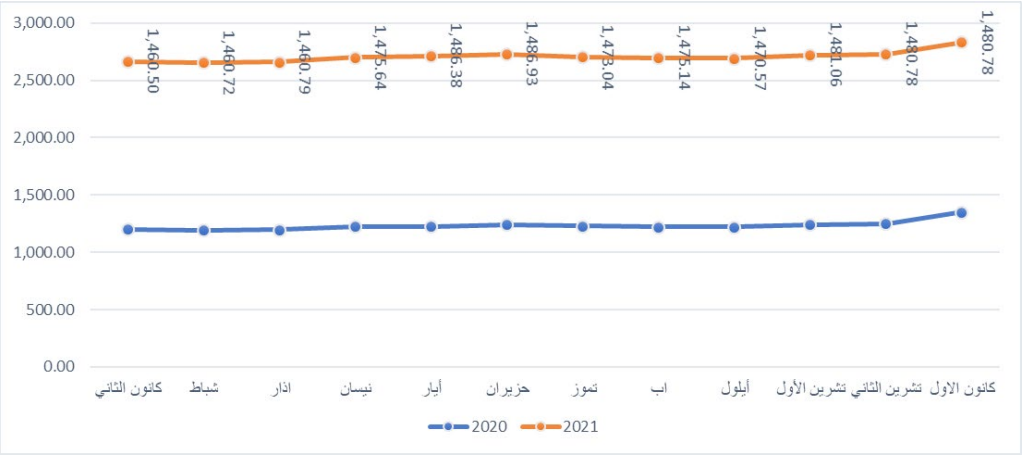

4-6-4: تداعيات سلوك الليرة التركية والريال الايراني

تعد تركيا وإيران من الشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق، لا سيما في جانب الاستيرادات، ويلعبان دورا سلبيا في الاستحواذ على السوق العراقي من خلال تنافسهما لإغراقه بالسلع والخدمات من خلال ما يعرف ب «سياسات افقار الجار» التي يتبعانها في التلاعب بقيمة عملتيهما مقابل قيمة الدينار التي دأبت السلطات النقدية على رفعها طوال المدة 2003 حتى نهاية عام 2020. وتعمل هاتان الدولتان على استغلال قصور الإنتاج المحلي العراقي لإشباع الطلب المحلي والإبقاء على ذلك القصور مستمرا. وعليه فإنَّ الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المكشوفة، ويمكن ان يعزى جزء مهم من زيادة الاستيرادات إلى ارتفاع قيمة الدينار العراقي (انخفاض سعر الصرف الاجنبي)، والى انخفاض قيمة عملات الشركاء التجاريين، لا سيما تركيا وإيران، وحتى الصين التي تعد من الشركاء المهمين للعراق التي تخفض قيمة اليوان في صراعها التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية فإنها تكسب زيادة صادراتها إلى العراق كأثر جانبي (Side Effect) لتخفيض قيمة اليوان.

نلاحظ من الجدول (4-10) ان الليرة التركية قد استمرت في الانخفاض امام الدولار طوال السنة 2021، إذ بلغ سعر الصرف الأجنبي (7.4150) ليرة/ دولار في شهر كانون الثاني (يناير) 2021 و(13.4653) ليرة/ دولار في كانون الأول (ديسمبر) 2021.

جدول (4-10): سعر صرف الليرة التركية والريال الإيراني لعام 2021

الشهر2021	الليرة التركية		الريال الإيراني	
	ليرة \ دولار	التغير %	ريال \ دولار	التغير %
كانون الثاني	7.4150	-	42110	
شباط	7.1042	4.19-	42106	0.10-
اذار	7.2188	1.61	42094	0.03-
نيسان	8.1835	13.36	42092	0.005-
أيار	8.3890	2.51	42107	0.04
حزيران	8.6369	2.96	42108	0.002
تموز	8.5951	0.48-	42132	0.06
اب	8.4784	1.36-	42168	0.08
أيلول	8.5710	1.09	42172	0.01
تشرين الأول	9.2441	7.85	42217	0.11
تشرين الثاني	10.8060	16.90	42254	0.09
كانون الاول	13.4653	24.61	42263	0.02
2021 معدل	8.8922		42157	
2020 معدل	7.0194		42173	
التغير خلال 2021	% 81.5		% 0.3633	
التغير بين عامي 2020 و2021	% 26.7		% 0.038 -	

اللیرة التركية https://www.exchangerates.org.uk/USD-TRY-exchange-rate-history.html

الريال الايراني https://www.exchangerates.org.uk/USD-IRR-exchange-rate-history.html

وجاء التغيير مستمرا خلال الأشهر الأخرى بين الارتفاع والانخفاض، ولكن الملاحظ ان التغيير الإيجابي في سعر الصرف بدأ في شهر اذار (مارس)، وقفز بشكل كبير جداً في شهر نيسان (ابريل)؛ إذ وصل معدل التغيير إلى (13.36 %) ومع الوصول إلى شهر حزيران (يونيو) استوعب التغيير في سعر الصرف الأجنبي امام الليرة (أي انخفاض قيمة الليرة) الانخفاض في قيمة الدينار العراقي؛ وبذلك فإنَّ الوضع النقدي في التبادل التجاري بين العراق وتركيا رجع إلى الوضع النقدي في التبادل التجاري بينهما والذي كان سائدا قبل تغيير سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي، وبهذا تمكن البنك المركزي التركي من الغاء التأثير الذي كان يمكن ان ينجم عن التغيير الذي قام به البنك المركزي العراقي، وتعد هذه العملية هي رأس الحربة في عملية «حرب العملات» التي تنتهجها تركيا نحو العراق، وبملاحظة استمرار المركزي التركي في رفع سعر الصرف الأجنبي امام الليرة حتى وصل مجمل التغيير في نهاية العام إلى ما يقرب من (90 %) عنه في بداية العام نفسه، وهذا الفعل يدعم الرأي القائل بجدية تركيا في السيطرة على السوق المحلي العراقي، وتوسيع حصتها السوقية، ومحاولة ابعاد المنافسين الاخرين الذين يخفضون قيمة عملاتهم للاستحواذ كذلك على جزء مهم من السوق العراقي لا سيما ايران، التي يلاحظ من الجدول (4-10) نفسه ان التغيير في سعر الصرف الأجنبي امام الريال الإيراني المعلن للنشر هو تغير طفيف ولكن التغيير في سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء كبير جداً، وهو الذي يحكم اغلب التعاملات

التجارية داخل ايران وخارجها، ولكن لم نتمكن من الحصول على بيانات دقيقة ومن مصادر موثوقة عنه، فقد كان السعر المعلن (42110) ريال/ دولار في شهر كانون الثاني (يناير) 2021، والاشهر التالية له من العام نفسه هي مقاربة له، وان التغيير فيها طفيف لا يُعتد به ولكن سعر الدولار في السوق يختلف عن المعلن كثيرا[1]، وان اغلب الصفقات التجارية تتم بالسعر في السوق السوداء الذي استوعب أيضاً التغيير في سعر الصرف الأجنبي امام الدينار العراقي منذ الأشهر الأولى لعام 2021.

وبالنتيجة فإنَّ التغيير الذي قاده البنك المركزي العراقي تمت مجابهته بحرب قوية وقاسية من دول الجوار بحيث أنه تم سحب البساط من تحته، ولكن مع ذلك وبالرغم منها فانه قد حقق توفير جزء مهم من الاحتياطيات الأجنبية الذي بلغت قيمته (7.75) مليار دولار، والحدّ من الكثير من الاستيرادات غير الضرورية التي أضحت تكاليفها عالية بالنسبة للمواطن العراقي الذي اخذ يستعيض عنها بما تيسر من المنتجات المحلية، ولا مناص هنا من الإشارة إلى أن هناك تبعات اجتماعية ترتبت عليه يقع عبء معالجتها على عاتق الحكومة لدعم الفئات الهشة، والتي تضررت من رفع سعر الصرف الأجنبي بجزء مما غنمته الحكومة من تغيير سعر صرف الدولار.

4-7: الاتفاقية العراقية الصينية

وقّع السيد عادل عبد المهدي رئيس الوزراء في 19 أيلول (سبتمبر) 2019 اتفاقية متعددة الجوانب مع الصين، وفي 16 كانون الأول (ديسمبر) 2021 وقع العراق 15 عقداً مع شركات صينية مختلفة لإنشاء 1000 مدرسة في مناطق متفرقة من العراق.

وفي آذار (مارس) 2021، اتخذت الحكومة العراقية قراراً يتضمن الشروع في تنفيذ الاتفاقية المبرمة مع الصين بشأن إقامة مشاريع بنى تحتية، والتي تُعرف باسم اتفاقية «النفط مقابل الإعمار». وتنص الاتفاقية على مبادلة العوائد النفط المصدر إلى الصين بتنفيذ المشاريع في العراق، ويكون ذلك عبر فتح حساب ائتماني في أحد البنوك الصينية، تودع به عائدات النفط البالغ 100 ألف برميل يوميًا من أجل صرفها للشركات الصينية التي تنفذ المشاريع. وتمتد الاتفاقية إلى عشرين سنة تركز على البنى التحتية.

إن الاتفاقية الصينية العراقية، واجهت تحديات جمة منها تحديات داخلية بسبب الصراع السياسي بين الفرقاء السياسيين، وتحديات خارجية تتضمن تعارض المصالح مع دول الجوار من جهة، وقوة التأثير الأمريكي في القرار

(1) يلاحظ ان سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء في شهر كانون الثاني 2021 يبلغ (227000) ريال/ دولار او (22700) تومان /دولار. ينظر في ذلك /2021-1-21- /https://daliliran.com/news

وفي شباط من العام نفسه بلغ (240000) ريال/ دولار او (24000) تومان/ دولار. ينظر في ذلك /https://n.annabaa.org economy/57442

وفي حزيران من العام نفسه بلغ (255000) ريال / دولار او (25500) تومان/ دولار. ينظر في ذلك /https://n.annabaa.org economy/62486

وفي تشرين اول من العام نفسه بلغ (300000) ريال/ دولار او (30000) تومان/ دولار. ينظر في ذلك .https://old.iranintl /com/ar

وكذلك يمكن النظر الى وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير أسعار صرف الدولار لشهر أيلول في محافظة بغداد، 2021، ص5.

الاقتصادي العراقي، مثلاً لم تنجح الصين في انشاء ميناء الفاو وارسي عقد تنفيذ الميناء على شركة دايو الكورية، وكان من المؤمل أن يدخل الميناء ضمن مبادرة «الحزام والطريق الصينية»، فضلاً عن دخول الشركات الصينية بإعادة اعمار البلد التي لا مناص لتطوير البلد إلا بتنفيذ الاتفاقية الصينية العراقية.

8-4: الفقر ومستويات المعيشة 2021

بحسب دراسة نشرت منتصف العام الماضي اعدت من قبل منظمة اليونيسف، البنك الدولي، مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية ووزارة التخطيط فان:

- معدل الفقر الوطني ارتفع من 20 % في 2018 إلى 31.7 % في عام 2020.
- هناك 4.5 مليون عراقي (11.7 %) أصبحوا فقراء جددا، نتيجة لجائحة كورونا وما نجم عنها من آثار اجتماعية واقتصادية.
- كان الأطفال هم الأكثر تأثراً بالأزمة. بينما كان طفل واحد من كل خمسة أطفال يعاني من الفقر قبل الأزمة، فإنَّ النسبة قد تضاعفت تقريباً إلى طفلين من أصل خمسة أطفال أي (37.9 %) مع بداية الأزمة.
- أصبح حوالي 42 % من السكان يصنفون على أنهم من الفئات الهشة، ويواجهون مخاطر أكبر نتيجة معاناتهم من الحرمان في عدد من الأبعاد، مثل: التعليم، والصحة، والظروف المعيشية، والأمن المالي.
- بالنسبة للأطفال فإنَّ هناك طفل واحد من بين كل اثنين (49 %) معرض للمعاناة من الحرمان في أكثر من بعد واحد من هذه الأبعاد. إذ يُعد الحرمان من الالتحاق بالمدارس، والحصول على مصادر مياه محسنة، من العوامل الرئيسة التي تسهم في هشاشة الأسر والأطفال.

وبحسب دراسة نشرها مركز الرافدين للحوار RCD عن تأثير تغيير سعر الصرف في أواخر عام 2020 في أوضاع الفقر فقد بينت:

- كان بالإمكان أن يتحقق انخفاض في نسبة الفقر من 31.7 % عام 2020 إلى 25.6 % عام 2021 في ظل بقاء سعر الصرف عند مستوياته ما قبل 20 كانون الأول (ديسمبر) 2020.
- أدى تخفيض قيمة الدينار إلى زيادة نسبة الفقر إلى 31.1 % عام 2021.

جدول (4-11): مؤشرات الفقر في العراق للسنوات 2007، 2012، 2014، 2018 و2020

	السنة	خط الفقر (دينار)	نسبة الفقر (%)	عدد الفقراء (نسمة)
صدمة القاعدة وفقدان الامن	2007	76896	22.4	6.648
	2012	105500	18.9	6.465
صدمة داعش	2014	105500	22.5	8.101
	2018	110880	20.5	7.370
صدمة كورونا (تقديرات التخطيط)	2020	111000	31.7	12.680
صدمة كورونا (تقديرات الباحثين)	2020	116700	25.6	10.240
في حالة عدم تغيير سعر الصرف (1190 دينار/دولار)	2021	137900	25.5	10.504
في حالة تغيير سعر الصرف (1450 دينار/دولار)	2021	168000	31.1	12.810

المصدر: حسن لطيف الزبيدي وآخرون، سيناريوهات كورونا في العراق الانتشار- اللقاح- انهاء الاغلاق، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2021، جدول 8، ص 39

أزمة الطحين والسلة الغذائية

بدأ العمل بنظام التوزيع العام بعد غزو الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق بموجب قرارات مجلس الامن الدولي، وذلك لامتصاص موجة الذعر الذي سادت المجتمع، وشملت البطاقة التموينية عشر مواد استهلاكية تناقصت بمرور الزمن، وظل النظام سائداً بعد 2003 كونه يُشكل مصدر الغذاء لأغلب العوائل الفقيرة، إلا أن التحسن الذي طرأ في مستويات المعيشة وحالات الفساد الكبيرة التي انتابت نظام التوزيع ادت الى تعالي الاصوات بإعادة النظر في النظام، واتخذ قراراً بحجب الحصة التموينية من يكون راتبه مليون ونصف فأكثر ومن فئة التجار، بيد أنها ظلت أحد أهم مصادر الفساد؛ إذ لم يتم توزيع مفردات البطاقة التموينية اقتصارها على عدد قليل من السلع (الرز، السكر، الطحين) والتي لم توزع بانتظام، على الرغم من أن نفقات البطاقة التموينية تعد من النفقات الحاكمة في الموازنة العامة الاتحادية.

وفي حزيران (يونيو) 2021 أعلنت وزارة التجارة أنها سوف تلجأ إلى السلة الغذائية التي اعتبرتها جزءاً من نظام البطاقة التموينية، واضيف لها ثلاث مواد أساسية هي البقوليات (الحمص والفاصوليا)، فضلاً عن معجون الطماطة. وأكدت وزارة التجارة أنها سوف تشرك القطاع الخاص في استيراد المفردات على أن تكون من مناشئ عالمية رصينة، ولكون القطاع الخاص أكثر كفاءة بالاستيراد من الحكومة وأكثر سرعة.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 حدثت أزمة في مادة الطحين الأسمر، إذ وصل سعره في الأسواق المحلية

بحدود أربعين ألف دينار بعد أن كان حوالي عشرين ألف دينار، وذلك لعدة عوامل لعل أهمها تأخر وزارة التجارة في توزيع الحصة ضمن مفردات البطاقة التموينية والتي تعد مصدراً اساسياً في تلبية حاجة السوق؛ لكون أغلب العوائل تلجأ إلى بيع حصتها من الطحين وتعويضها بمادة الخبز الجاهز أو الصمون، وبسبب ارتفاع أسعار الطحين المستورد لارتفاع سعره عالمياً، فضلاً عن ارتفاع سعره بسبب تغيير سعر الصرف الأجنبي للدينار العراقي. لكن لم تستمر الازمة؛ إذ سرعان ما قامت وزارة التجارة بتوزيع مادة الطحين إلا أن سعره لم يتراجع إلى سابق سعره وهذه طبيعة الأسعار.

9-4: تفاقم أزمة الجفاف وتأثيراتها في الزراعة والنزوح

يعد العراق اليوم من أكثر البلدان عرضة للكوارث الطبيعية؛ نتيجة التدهور البيئي الحاد وعدم الاهتمام بالحفاظ على البيئة، وضعف الأطر القانونية للإدارة البيئية، وضعف الترتيبات المؤسسية. ويواجه تحديات عديدة تفرضها التغيرات المناخية، كارتفاع درجة الحرارة وقلة الأمطار وشحة المياه وارتفاع ملوحة الاراضي، وهذا يعرقل التنمية المستدامة ويؤخر تحقيق أهدافها، ويُعيق جهود الحد من الفقر وتعزيز سبل العيش وتخفيف الصراع للحصول على الموارد الطبيعية.

تقدّر التدفقات المائية في العراق بحوالي 43 مليار متر مكعب من المياه وفق بيانات عام 2015، وستنخفض إلى 17.61 مليار متر مكعب عام 2025. وقد انتهجت دول الجوار المتشاطئة مع العراق في بعض انهاره سياسات مائية وزراعية أضرت ففي عام 1977 أنشأت الحكومة التركية مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، الذي تشمل المكونات الرئيسية للمشروع 22 سداً و19 محطة طاقة هيدروليكية من المفترض أن تروي 17000 كيلومترا مربع من الأراضي. وكان الوقت المقدر لإنجاز المشروع عام 2010، ولكن بسبب المشاكل المالية والفنية والسياسية لم يكتمل المشروع بعد. يبلغ الحجم الإجمالي للمياه التي سيتم حجزها حوالي 100 كيلومتر مكعب، أي ثلاثة أضعاف السعة الإجمالية للخزانات العراقية والسورية. ومن المفترض أن يطور المشروع المحافظات الجنوبية الشرقية التي تغطي 9.7 % من إجمالي مساحة تركيا والتي تشكل 20 %من الأراضي الزراعية للبلاد[1].

ومن جهتها عملت إيران خلال العقود الثلاثة الماضية على بناء حوالي 600 سدا في البلاد، وقطع أو تحويل مجرى الأنهر التي تنبع من أراضيها وتدخل الأراضي العراقية.

ونتيجة لهذه السياسات تدهورت نوعية المياه من الشمال إلى الجنوب على طول نهري دجلة والفرات حيث تقترب ملوحة تبلغ حوالي 2000 مجم / لتر في البصرة. وطبقا للبنك الدولي (2006)، سيصل العجز المائي في العراق في عام 2030 إلى 25.55 مليار متر مكعب (37 %)، إذ يبلغ العرض المتوقع 44 مليار متر مكعب فقط، وتشير التقارير الأخيرة إلى أن نهري دجلة والفرات سيكونان جافين تمامًا بحلول عام 2040[2].

وقد استمر انخفاض نصيب الفرد من المياه العذبة، وفي ظل التغير المناخي الذي يعاني منه العراق فإنَّ

(1) Nadhir A. Al-Ansari, Management of water resources in Iraq: perspectives and prognoses .Engineering, .684-667 :5.6 ,2013 p. 675

(2) Ibid, p. 677

نصيب الفرد يتوقع أن ينخفض أكثر مع استمرار الجفاف منذ ثلاث سنوات، وهذا يستلزم العمل أكثر مع دول الجوار للحفاظ على حصة منصفة من مياه نهري دجلة والفرات.

شكل (4-7): موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة للفرد (بالمتر المكعب)

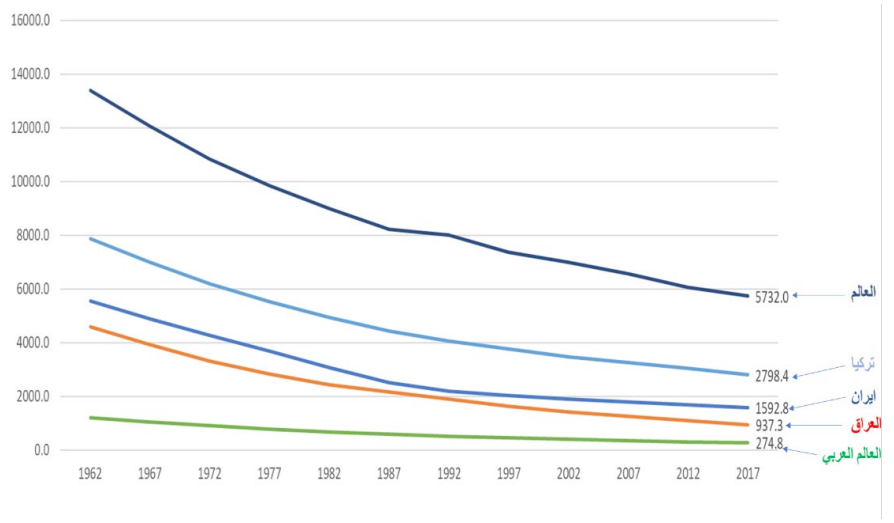

https://api.worldbank.org/v2/en/indicator/ER.H2O.INTR.PC?downloadformat=excel

4-10: التنمية المستدامة

كان العراق من بين الدول التي اشتركت في إقرار اجندة التنمية المستدامة 2030 بوصفه عضوا في الأمم المتحدة، وتكشف مسيرة التنمية المستدامة في العراق عن الصعوبات التي يواجهها العراق نتيجة المشكلات التي يعايشها، وطبيعة إدارة التنمية.

وعلى الرغم من وجود تطور بطيء في مؤشرات التنمية المستدامة، فطبقا للتقويمات الأممية فإنَّ العراق تقدم من المرتبة 127 عام 2018 إلى المرتبة 105 عام 2021، إلا ان جزءا من هذا التحسن جاء بفعل تدهور بعض الدول وتراجعها بسبب تداعيات أزمة كوفيد 19.

شكل (4-8): مسار التقدم في أهداف التنمية المستدامة للعراق (2018-2021)

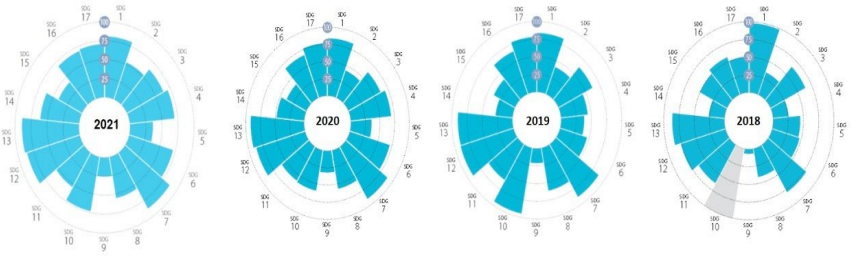

السنة	2018	2019	2020	2021
مؤشر التقدم	53.7	60.8	63.1	63.8
الرتبة بين الدول	127	117	113	105
عدد الدول	156	162	166	165

ان الحكومة القادمة ستكون مسؤولة عن نصف المدة حتى عام 2030، عبر المثابرة التنموية ومعالجة الاخفاقات التنموية وانتهاج مقاربة تهدف إلى تعزيز العيش بكرامة وضمان سبل العيش المستدام للفئات الاكثر هشاشة وحل أزمة النازحين، واعتماد حقوق الانسان، لذا فإنَّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد بشكل أساس على أطر التمويل الشامل والكفوء من خلال إعادة هيكلة الموازنة الاتحادية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع الشراكات بينه وبين القطاع العام، وادماج المجتمع المدني في العملية التنموية. ويمكن أن نؤشر عددا التحديات التي تواجه الحكومة في المرحلة القادمة:

- التمويل وتعبئة الموارد.
- اصلاح الموازنة الاتحادية نحو موازنات البرامج والأداء وموازنات النوع الاجتماعي.
- حوكمة السياسات التنموية المستجيبة لأهداف التنمية المستدامة.
- ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الاقتصادية.
- اصلاح نظام الحماية الاجتماعية.
- ادماج الشباب في عملية التنمية المستدامة.
- الاهتمام بالقطاعات السلعية.
- اعتماد اللامركزية.
- زيادة دور البيانات في الاقتصاد.

11-4: تقويم الورقة البيضاء

قدمت حكومة السيد الكاظمي قانوناً للاقتراض بغية توفير الغطاء القانوني من مجلس النواب للصرف في حزيران (يونيو) 2020، وقد حصلت الموافقة على القانون باشتراط قيام الحكومة بتقديم برنامج لضبط أوضاع

المالية العامة، وخلال شهرين من المصادقة على القانون، في تشرين الأول (أكتوبر) 2020 قدمت الحكومة الورقة البيضاء، التي لاقت ترحيباً من الأوساط والمؤسسات الدولية، وتضمنت الورقة تشخيص مشكلات الاقتصاد العراقي، وتقديم رؤية تتناغم مع المؤسسات الدولية في عملية الإصلاح، وركزت بشكل أساس على عملية ضبط النفقات وتعظيم الإيرادات بخاصة الإيرادات غير النفطية، وعلى الرغم من الإيجابيات التي تضمنتها الورقة البيضاء إلا أنها لم تخلو من السلبيات والتي جعلها عرضة للانتقادات ومن مختلف فئات المجتمع، ولعل أبرز تلك السلبيات ما يأتي:

1 ـ جاءت مسودة موازنة 2021 التي قدمتها الحكومة بشكل لا ينسجم مع توجهات الورقة البيضاء لا من حيث حجم النفقات ولا من حيث تضخيم بعض فقرات الموازنة بخاصة فقرة الأجور والرواتب. فقد بلغ حجم الانفاق حوالي 164 ترليون وهو أعلى من موازنة 2019 بنسبة 23 %تقريباً.

2 ـ أكدت الورقة البيضاء على تخفيض العجز إلى النسب المعيارية 3 %من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الحكومة قدمت موازنة بعجز كبير جداً قدر ب 71 ترليون دينار وهذا لا يتماشى من توجهات الورقة البيضاء.

3 ـ ركزت الورقة على تخفيض نسبة الرواتب من الناتج المحلي الإجمالي من 25 % إلى 12.5 %، لكنها لم توضح الالية التي سوف تتبعها، ومن جهة أخرى نرى تزايد أعداد العاملين وفق العقود بخاصة وفق القرار 315، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في اعداد الموظفين، فقد احدثت زيادة في عدد موظفي الدولة من2941986 عام 2019 الى 3263834 عام 2021، ما عدا ما يفترض انهم احيلوا على التقاعد خلال السنوات الثلاث السابقة، وهذا يعني ان الحكومة قد اضافت ما يقارب 500 ألف درجة وظيفية!

4 ـ أكدت الورقة على أن الترهل الوظيفي الحكومي من أخطر المشاكل التي تواجه متخذ القرار، إلا أنها لم تعط الحلول لمواجهة المشكلة في الوقت الذي يعاني فيه البلد من ارتفاع معدلات البطالة، والحكومة والقطاع الخاص غير قادرين على خلق وتوفير فرص العمل في ظل الازمات التي يمر بها البلد.

5 ـ خلت الورقة من إعطاء الحلول التي ذكرتها على سبيل المثال، معدلات النمو السكاني المرتفعة والتي تعد من أعلى المعدلات في العالم، لكن الورقة تجاهلت الحلول وتناست الأوضاع الاجتماعية التي هي بالأساس طويلة الاجل استجابة للتغيير.

6 ـ أهملت الورقة حالة الفساد ولم تشر إليها، مع ذلك شهد عام 2021 جهودا مهمة في كشف حالات الفساد الكبير من خلال اجراءات لجنة الامر الديواني 29 لسنة 2020، التي نفذت بعض الاعتقالات المهمة لرؤوس فساد كبيرة.

7 ـ أكدت الورقة البيضاء على أهمية القطاع الخاص في عملية بناء البلد، لكنها تجاهلت أوضاع القطاع الخاص ولم تتخذ خلال العام 2021 اجراءات ملموسة من شأنها أن تحسن أوضاع هذا القرار بسبب الاضرار التي سببها انتشار جائحة كوفيد أو التي احدثها تغيير سعر الصرف، بل انها اتجهت الى محاولة الغاء كل انواع الدعم التي يتلقاها هذا القطاع من الحكومة.

12-4: خطة التعافي

يواجه العراق مجموعة من التحديات المعقدة والمركبة الداخلية والخارجية وفي مختلف جوانب الحياة، وسوف نركز على تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية وما يتعلق بها من الجوانب الاجتماعية، إن إعداد خطة للتعافي تتطلب الانطلاق من تجاوز المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، وتبدأ بوضع مواجهة استثنائية لحالة الفساد المستشرية في البلد؛ كون لها آثار في المتغيرات الاقتصادية الكلية وتسمح بخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي، وبيئة آمنة لعمل الشركات الأجنبية.

وتعد مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه الحكومة لما لها من آثار اجتماعية، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية، ومن جهة أخرى فإنَّ ارتفاع معدلات البطالة والترهل الوظيفي في القطاع الحكومي، يتطلبان من الحكومة العمل على تحفيز القطاع الخاص بخلق وتوفير فرص العمل، بخاصة وأن حوالي نصف مليون شخص يدخلون سنوياً إلى سوق العمل، وتكمن خطورة مشكلة البطالة في العراق بأنها تتركز في فئة الخريجين، وهذا النوع من العمالة يتطلب أنواعا معينة من العمل في ظل تبدل أهمية الوظائف.

وفي ظل تحسن أسعار النفط وتنامي الإيرادات النفطية يمكن تفعيل استراتيجيات مواجهة الفقر وتخفيضه على وفق ما هو مخطط له في اجندة التنمية المستدامة 2030.

ومع عودة الانتعاش في أسعار النفط وتنامي الإيرادات النفطية، فمن الضروري اصدار قانون الصندوق السيادي الذي تمت الإشارة إليه في قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019، أو يمكن أن يتم إعادة النظر في هيكل ووظيفة صندوق التنمية الخارجية ليكون صندوقاً سيادياً بعد اجراء التكييف القانوني له.

ويعد اصلاح المؤسسات المصرفية شرطاً ضرورياً للتعافي، وإصلاح نظام التمويل بخاصة للمشاريع الصغيرة والمشاريع المتناهية الصغر لقدرتها على استيعاب العمالة وتوفير فرص للعمل للشباب، مع ضمان تحسين وتبسيط إجراءات منح الائتمان.

ولابد من إجراءات تنويع مصادر الإيرادات وتحسين كفاءة استحصال الإيرادات العامة بخاصة إيرادات المنافذ الحدودية والايرادات الضريبة، وايرادات الهاتف النقال والايرادات الأخرى.

13-4: اجندة العام الجديد 2022

لا تختلف مشكلات العام القادم عن المشكلات التي يمر بها البلد بعد عام 2003، إلا أن التحسن في أسعار النفط، إلا ان الصدمات التي مر بها البلد يمكن أن تكون حافز لتجاوز المشكلات والعقبات التي تواجه الاقتصاد، ومن هذه المشكلات:

- معدلات البطالة المتفاقمة بخاصة بطالة الشباب.
- معدلات الفقر واستمرار أزمة النزوح إذ ما يزال 1.186 مليون نازح[1] يواجهون ظروفا صعبة وينتظرون معالجة أوضاعهم في العام القادم.

(1) https://iraqdtm.iom.int/Arabic

- مشكلة المياه وآثارها السلبية في القطاع الزراعي.
- تدهور القطاع الصناعي، بسبب سياسات الاستيراد غير المنضبطة وعدم تطبيق قانون حماية المنتج المحلي بشكل صارم.
- اختلال هيكل التجارة الخارجية والاعتماد على الصادرات النفطية، يقابل ذلك هيكل متنوع من الاستيرادات لمواجهة الطلب المحلي المتزايد.
- من المتوقع أن يستمر الوضع الريعي للاقتصاد على الأقل في الاجل القصير.
- ليس من المتوقع اصلاح المالية العامة ويمكن أن يستمر الأسلوب نفسه في اعداد الموازنة، لكونه يصب في صالح الكتل والأحزاب السياسية.
- استمرار تدهور هيكل الإنتاج وعدم قدرة المنتج المحلي في مواجهة الطلب المحلي.

سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات

إن تحديد المشكلات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي فإنَّ نقيضها يمثل الحل لتك المشكلات، ولعل الخطوة الأولى لمواجهة المشكلات هي الحد من ظاهرة الفساد لكونه أساس المشكلات ويتم ذلك من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وإنفاذ القانون، ومن ثم نبدأ بالتنويع الاقتصادي والحد من ريعية الاقتصاد، بخاصة القطاعات الاقتصادية وهذه مشاكل يمكن مواجهتها بالأجل القصير من خلال قيام الحكومة المنتخبة بعد تشكيلها أن تأخذ على عاتقها تطبيق برنامج اقتصادي كفيل بالنهوض بالاقتصاد، واتباع سياسات اقتصادية كلية كفيلة في تجاوز المشكلات بخاصة مشكلة الفقر والبطالة، فضلاً عن إعادة النظر في حال السياسة المالية وضبط النفقات العامة وتعظيم الإيرادات.